الأمم المتحدة

TD/B/C.I/MEM.8/12

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
26 March 2020
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي

الدورة الرابعة

جنيف، 24 و25 شباط/فبراير 2020

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي عن دورته الرابعة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يومي 24 و25 شباط/فبراير 2020

المحتويات

الصفحة

المقدمة 2

أولاً – موجز الرئيس 2

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية 2

باء – تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة 3

ثانياً – المسائل التنظيمية 8

ألف – انتخاب أعضاء المكتب 8

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل 8

جيم – اعتماد تقرير الاجتماع 8

المرفق

الحضور 9

GE.20-04563(A)

2004563

الرجاء إعادة الاستعمال

المقدمة

عُقدت الدورة الرابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي في قصر الأمم بجنيف، سويسرا، يومي 24 و25 شباط/فبراير 2020.

أولاً- موجز الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

1- شدد الأمين العام للأونكتاد في بيانه الافتتاحي على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب زيادة في الاستثمار وتنسيقاً للعمل على مستوى غير مسبوق في مجالات توفير الطاقة، وبناء القدرات الإنتاجية، وتوفير الهياكل الأساسية، والإدماج الاجتماعي. ولا يمكن تحقيق هذه الأمور بغير عمل جماعي، وسياسات جريئة، وتعبئة كبيرة للموارد الإنتاجية. ومن أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا بد من إنجاز المهمة الكبيرة المتمثلة في تعبئة الموارد المالية اللازمة، وينبغي بالتالي وضع التحديات المتعلقة بتعددية الأطراف في صلب المناقشات. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في مجال التجارة الدولية. فسد الفجوة التمويلية المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية يتطلب تعبئة مبالغ بتريليونات الدولارات، بما فيها مبلغ إضافي يتراوح بين 2 و3 تريليونات دولار سنوياً في البلدان النامية وحدها بحسب تقديرات الأونكتاد. ولاحظ الأمين العام أن المسألة الهامة هي معرفة ما إذا كان النظام المالي يفي بهذا الغرض، لا سيما على الصعيد الدولي، وأن هذا السؤال سيكون محور مناقشات اجتماع الخبراء المتعدد السنوات في هذه الدورة. وبالنظر إلى التحدي الذي يطرحه السياق العالمي، فإن تحقيق أهداف خطة عام 2030 يتطلب الاستعانة بالتمويل الخاص، والأهم من ذلك، أنه يتطلب أيضاً تفكيراً أكثر إبداعاً وجرأةً فيما يتعلق بكيفية تصميم السياسات العامة، وتعبئة موارد القطاع العام بغية التحول إلى مسار نمو أكثر شمولاً واستدامة. وهذا المسار يتطلب مشاركة جديدة في مجال التمويل وفي التوفيق بين السياسة الصناعية والإدماج الاجتماعي وطموحات خطة عام 2030.

2- وقدم مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية لمحة عامة عن الأحداث الأخيرة ذات الصلة بتغير المناخ، مثل حرائق الغابات في أستراليا، وتسجيل شهر تموز/يوليه 2019 أعلى درجات الحرارة في أنتاركتيكا، وارتفاع حرارة المحيطات إلى درجات غير مسبوقة، وذوبان الجليد القطبي بمعدل غير مسبوق. وأشار المدير إلى أن التمويل أصبح جزءاً هاماً في مناقشات المناخ وأن المخاطر ذات الصلة بالمناخ مسألة مالية أساسية تُلاحظ على نطاق واسع في أوساط المجتمع الدولي، وبين محافظي البنوك المركزية، والقطاع الخاص. وقدم المدير أمثلة على الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الخاصة الكبرى لتقديم مساهمات إيجابية من أجل التصدي لتغير المناخ. ومع ذلك، ثمة شواغل تتعلق بقدرة القطاع الخاص على معالجة هذه المسألة، على نحو ما نوقش في مذكرة المعلومات الأساسية التي أُعدت لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات. وشدد المدير على أن معالجة قضايا المناخ تتطلب الاعتراف بالبعد الإنمائي. وأضاف أن ربط تحديات المناخ والتنمية وعدم المساواة ببعضها أمرٌ حاسم الأهمية، وأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب استثمارات عامة ضخمة، وإعادة توجيه للتمويل الخاص، ووضع ميثاق اجتماعي جديد، ونظام متماسك متعدد الأطراف. وأشار المدير في ختام لمحته العامة إلى عمل شعبته فيما يتعلق بالاتفاق البيئي العالمي الجديد دعماً للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق انتقال عادل إلى مستقبل تنخفض فيه انبعاثات الكربون. وأضاف أن حلقتي العمل اللتين عُقدتا في المكسيك وجنوب أفريقيا شرعتا على وجه الخصوص في تناول مدى مساعدة قواعد التجارة الدولية أو عرقلتها لعملية تنفيذ السياسات اللازمة لهذا الانتقال العادل.

باء- تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة
(البند 3 من جدول الأعمال)

1- إطار الاقتصاد الكلي لتعزيز الاستثمار الشامل والمستدام لأغراض التنمية

3- ركزت الدورة غير الرسمية الأولى على إطار الاقتصاد الكلي لتعزيز الاستثمار الشامل والمستدام لأغراض التنمية. وتبادل المتحاورون ملاحظاتهم وتحليلاتهم بشأن النقاط الأساسية في أطر الاقتصاد الكلي فيما يتعلق بالاستثمار المستدام. وأشاروا إلى أن المناقشات السياسية العالمية تركزت في الغالب، منذ 10 سنوات، على تدابير التقشف المالي الملائمة للنمو، لكن الأدلة الحالية توحي بأن النمو يتباطأ عموماً جراء هذه التدابير بسبب الآثار المضاعفة للتضخيم الدوري للاتجاهات المالية. ويتطلب النمو المستدام معدلات استثمار أعلى، وزيادة في حجم رأس المال مقابل كل شخص عامل من أجل تحويل التكنولوجيا نحو المساعدة على إيجاد حلول مناخية مستدامة. ولا يزال لاستهداف إزالة العوائق والنهوض بالكفاءة أهمية أساسية في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الاستثمار. واختلفت المعوقات التي حالت دون ارتفاع معدلات الاستثمار باختلاف البلدان، سواء كانت هذه المعوقات داخلية أو خارجية، وتتطلب تبادل الخبرات الوطنية لإيجاد نهج ملائمة. وفي هذا الصدد، شدد المتحاورون على أهمية الحيز الذي يوفره الأونكتاد لتبادل التجارب الوطنية.

4- وذكر المتحاور الأول أن النمو المستدام يتطلب مستويات استثمار أعلى. ومع ذلك، يُعتبر النمو الاقتصادي المستدام في الوقت نفسه شرطاً مسبقاً للاستثمار المستدام. وبالنظر إلى انعدام نمو اقتصادي قوي ومستدام، ينبغي للسياسات المالية كسر الحلقة المفرغة المتمثلة في ترابط تدني النمو بتدني الاستثمار، وذلك بزيادة الاستثمار العام على وجه الخصوص. وتظهر الأدلة أن الحلول الممكنة الأخرى فيما يتعلق بالسياسات النقدية، مثل خفض أسعار الفائدة، لم تكن فعالة في تعزيز الاستثمار، وأن الجانب المالي يشكل أحد المعوقات التي تحول دون زيادة الاستثمار العام. وأشار المتحاور إلى أنه على الرغم من توافر السيولة على الصعيد العالمي، فإن التحدي يكمن في ضمان هذه السيولة على الصعيد الوطني. وأفضى انخفاض أسعار الفائدة في المراكز المالية الرئيسية إلى تقليص المعوقات المالية على الصعيد العالمي، لكن الفوارق في أسعار الفائدة ظلت مرتفعة، وتطلبت تنسيقاً لإدارة مخاطرها. وفي الختام، ذكر المتحاور أن من الممكن تحسين إدارة مخاطر أسعار العملات بتطبيق السياسات ذات الصلة على الصعيد الدولي، مضيفاً أن زيادة الاستثمار مسألة ذات أولوية، غير أنه من الضروري وضع سياسات تدعم الاستهلاك للتعويض عن الآثار السلبية القصيرة الأجل على المستهلكين.

5- وأوضح المتحاور الثاني أن الفجوة الموجودة بين الحاجة إلى التمويل وتوفير التمويل تأثرت سلباً جراء الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وذلك بسبب انعدام المساءلة في غالب الأحيان. وبناء على ذلك، بدأت منظمات المجتمع المدني في التشديد على ضرورة الحد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

6- وفي المناقشة التي تلت ذلك، طلب أحد المندوبين مزيداً من المعلومات عن سياسات التقشف، لا سيما فيما يتعلق بمختلف التجارب الوطنية والإقليمية، والتباطؤ الذي لوحظ في هذا الصدد. وطلب بعض المندوبين إجراء مزيد من المناقشات بشأن القدرات الوطنية للتخفيف من حدة تغير المناخ، وبشأن أطر السياسات التي من شأنها النجاح في ردع التدفقات المالية غير المشروعة، لا سيما وأن الحكومات تشارك بنشاط في هذا المجال بالرغم من أنها تواجه معوقات في الكثير من الأحيان بسبب افتقارها للموارد الضرورية. وفي هذا الصدد، لاحظ المتحاورون أن النتائج المتوقعة من السياسات المؤيدة للتقشف لم تتحقق، واتضح أن الطريق إلى النمو لا يمكن اختصاره. فعلى سبيل

المثال، تخلفت الأرجنتين عن سداد ديونها أثناء تنفيذ برنامج التقشف الذي وضعه صندوق النقد الدولي، وخضعت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لعقد من التقشف، فسجلتا أبطأ انتعاش اقتصادي في قرن من الزمان، بحيث ارتفع الفقر بين الأطفال، وزاد عدد الطرود الغذائية الطارئة الموزعة التي تجاوزت مليون طرد في عام 2019. ولاحظ أحد المتحاورين أن الكثير من البلدان التي كانت مسؤولة بدرجة أقل عن الآثار المتصلة بتغير المناخ تتحمل العبء الأكبر، وأن تخفيف عبء الديون أحد التدابير الطارئة الأساسية الذي من شأنه أن يساعد البلدان التي تعاني من الكوارث الطبيعية. وبالنظر إلى أن التقشف قد أحدث أضراراً كبيرة، لاحظ متحاور آخر أن مناقشات جديدة تجري في مجال السياسات العامة وتؤدي إلى زيادة حيز العمل في هذا المجال. ومن شأن توسيع حيز هذه السياسات أن يسهم في تحليل البيانات المتعلقة بالتجارة الثنائية، لكن ينبغي أن يتضمن ذلك مراجعة لحسابات الشركات المتعددة الجنسيات ضمن جهود إقليمية موحدة قادرة على النهوض بالمقومات السياسية الرامية إلى التصدي للتجاوزات الضريبية للشركات. ولربما أدركت الحكومات أن الاعتماد على الضرائب غير المباشرة يؤثر سلباً على عملية توزيع عائداتها، وأن من شأن هذه السياسات، إلى جانب التقشف، أن تُفضي إلى المزيد من الانخفاض في حجم الطلب.

7- وأعرب بعض المندوبين عن قلقهم بشأن عدم تنسيق عمليات توفير التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبشأن الحالة المعقدة للنُهج والأولويات، وطلبوا أيضاً إجراء المزيد من المناقشات بشأن كفاءة الاستثمار. وإضافة إلى ذلك، أعرب بعض المندوبين عن قلقهم إزاء ندرة التمويل، وطنياً ودولياً على السواء، ومدى تأثير السياسات العامة على توفير التمويل. فعلى سبيل المثال، استثمرت البلدان المصدرة للنفط نسبة مئوية عالية من إجمالي ناتجها المحلي، لكنها ظلت على نفس مستوى نمو البلدان النامية، الأمر الذي يطرح السؤال بشأن نوعية استثماراتها. وفي هذا الصدد، لاحظ أحد المتحاورين أن الأمر المهم دائماً هو كفاءة تحديد أولويات الاستثمار ونوعيته، وليس الحيز المالي المتاح، وأن العديد من البلدان لا تزال حبيسة النقاش الدائر عما إذا كان للحكومات حيز مالي للاستثمار أم لا، وبالتالي فإن التحديات التي تواجه الاستثمار تتفاقم بسبب بعض الأفكار التقليدية. وفيما يتعلق بالمعوقات المالية، فإن الاستثمار في حد ذاته وسيلة لتوسيع الحيز المالي من طريق الآثار المضاعفة المشتركة التي تزيد من حجم الإيرادات العامة بتوسيعها لرصيد رأس المال. غير أن من الممكن أن تنشأ عن هذا التوسيع مشاكل في ميزان المدفوعات على المدى القريب إذا ما اتبعت البلدان تدابير توسعية دون انضباط، لا سيما وأن البلدان لا تملك جميعها احتياطيات كافية للتقليل من أثر هذه المعوقات.

8- وشدد متحاوران على الفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال تناول المسائل الضريبية الأساسية في إطار الأمم المتحدة بدل النُهج الأخرى المعمول بها حالياً والتي يمكن أن تخضع للتمييع السياسي. فعلى سبيل المثال، يمكن التفاوض في إطار الأمم المتحدة بشأن معدل ضريبة الشركات الدولية. فقد لاحظت الأمانة في هذا الصدد أهمية التحاور مع واضعي السياسات الوطنية لضمان تفعيل الاتفاق البيئي العالمي الجديد، وعدم وضع المزيد من المعوقات أمام خطط العمل الوطنية. وينبغي أن تكون الأطر المتعددة الأطراف داعمة للسياسات الوطنية ولا تفرض أي شروط.

2- استثمار البنوك والمؤسسات المالية في اتفاق بيئي عالمي جديد

9- تناولت الدورة غير الرسمية الثانية دور البنوك والمؤسسات المالية بالنسبة للاستثمار في اتفاق بيئي عالمي جديد من خلال بحث دور أطر الاقتصاد الكلي في دعم السياسات الصناعية، إلى جانب دور الدولة وبنوك التنمية العامة في تعبئة الموارد. واتضح أن حجم بنوك التنمية العامة ومساهماتها أكبر بكثير مما يمكن تصوره. وتجري إعادة تقييم الدور المحتمل للبنوك المركزية، وذلك في ضوء المخاوف من

حدوث صدمات مالية بسبب تغير المناخ. ففي بعض البلدان، تستخدم البنوك المركزية بالفعل مجموعة من الأدوات لتوجيه الائتمان نحو الأنشطة البيئية، والابتعاد عن الأنشطة العالية الكربون.

10- وشدد بعض المندوبين على أنه ينبغي للجهات الفاعلة التي استفادت على حساب البيئة الإسهام، وفقاً لذلك، في تمويل الفجوة التمويلية. وشدد أحد المندوبين على ضرورة مساءلة الشركات الخاصة التي استفادت على حساب البيئة، وتحميلها مسؤولية تمويل التنمية المستدامة. فقد سبق وأن قدم القطاع الخاص بعض المساهمات، من خلال الاستثمار المباشر في مشاريع تقودها التنمية أو من خلال وسائل غير مباشرة مثل إزالة المخاطر، وفرض ضرائب عليه؛ ومع ذلك، لا تكفي هذه التدابير لمعالجة نطاق الأضرار التي أصابت البيئة. وشدد مندوب آخر على الحاجة إلى تقسيم المسؤولية بين البلدان، بحيث يتعين على البلدان التي لها تاريخ من انبعاثات غازات الدفيئة بكميات أكبر تحمل عبء أكبر. غير أن عدم التصديق على بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ يؤكد مدى عزوف الاقتصادات المتقدمة عن تمويل جهود الاقتصادات الأخرى الرامية إلى الحد من غازات الدفيئة. وتواجه البلدان النامية أيضاً مخاوف أكثر إلحاحاً على الصعيد المحلي. وفي هذا الصدد، شدد بعض المندوبين على ضرورة إعطاء الأولوية لمشاريع الهياكل الأساسية المحلية، وتطوير نظم بيئية رقمية لخدمات التجارة الإلكترونية بغية تلبية احتياجات التنمية الوطنية. وعلاوة على ذلك، ارتأى خبيران أن التنمية المحلية والاستدامة العالمية ليستا بالضرورة أولويتين متنافستين، بل قد تكملان بعضهما بعضا، غير أن الخبيرين لاحظا أن الاقتصادات النامية تواجه تحديات في تعبئة الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الهياكل الأساسية في المقام الأول. وأشار أحد المتحاورَين إلى أن البلدان التي لا تستطيع تحديث هياكلها الأساسية محلياً قد تكون قادرة على تمويل مشاريع الهياكل الأساسية البيئية في البلدان النامية، باعتبار أن ذلك وسيلة للتعويض عن انبعاثاتها. فالبلدان النامية التي اختارت بناء مراكز بيانات وهياكل أساسية للطاقة يُعول عليها وتستند إلى مصادر متجددة، هي أقل اعتماداً على الوقود الأحفوري مقارنة بالبلدان المصدِرة له، واستفادت من المزايا التي يتيحها الاقتصاد الأخضر للمبادرين إلى اعتماد التكنولوجيات الجديدة في مرحلة مبكرة. وقد ساعد أحد المشاريع الحالية للأونكتاد، الرامي إلى دعم البلدان للحد من الاعتماد على البلاستيك، على إبراز هذه المسألة.

11- ورداً على استفسار أحد المندوبين فيما يتعلق بالأمن بوصفه أولوية تتنافس مع الاستثمار الأخضر، شدد المتحاورون على أن آثار الصدمات البيئية المادية هي أكبر العوامل التي تدفع السكان إلى التشرد، وأهم الأسباب لتراجع العمالة والإنتاجية في القطاع الزراعي، وربطوا التماسك الاجتماعي بالأمن لمواجهة تحديات تغير المناخ. وفيما يتعلق باستفسارات عدة مندوبين عن دور القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة، سلط المتحاورون الضوء على مسألتين رئيسيتين تتعلقان بالدور الحالي للقطاع الخاص، وهو دور أيده صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وعلى مجالين يمكن للقطاع الخاص أن يساهم فيهما مساهمة مجدية من أجل التنمية المستدامة. ويتضمن التعاون الحالي بين الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص قيام المؤسسات العامة بإزالة المخاطر التي قد يواجهها الاستثمار الخاص. ولهذا السبب، أفضت الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى توزيع الأرباح على القطاع الخاص، بينما تحمَّل القطاع العام مخاطر الاستثمار. وشدد المتحاورون على ضرورة إعادة هيكلة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمعالجة هذه المسألة. وتدعو الحاجة إضافة إلى ذلك إلى عكس دور التمويل الخاص، بحيث تحدد المؤسسات العامة أولاً القطاعات وأنواع المشاريع والمناطق التي تحتاج إلى تمويل. وبعدها، تباشر الدول بوضع خطط إنمائية وطنية تستجيب للحقائق الوطنية المتباينة بمشاركة مباشرة من القطاع الخاص. وفيما يتعلق بالمشاريع المنخفضة الكربون أو الصغيرة النطاق، فإن الحاجة تدعو إلى إعانات تديرها الدولة. وشدد المتحاورون على أن تمويل المشاريع من خلال خلط المساعدة الإنمائية الرسمية بالاستثمارات الخاصة يقوض خطة التنمية المحلية لأن البلدان المانحة كثيراً ما توجه

الكيفية التي ستُصرف بها مساعدتها. وكبديل لذلك، يمكن لعملية دعم الميزانية أن تساعد البلدان على امتلاك نظم تلبي احتياجاتها المحلية. وبوسع القطاع الخاص أيضاً المساهمة في خطة التنمية بالامتناع عن تحويل أرباحه سعياً منه إلى دفع الحد الأدنى من الضرائب، حيث يفضي فقدان الإيرادات الضريبية إلى نقص حاد في تمويل الاستثمار العام.

12- وفيما يتعلق بالطلبات المقدمة من عدة مندوبين للحصول على مزيد من المعلومات عن الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية تعزيز قدراتها المحلية لتمويل المشاريع الخضراء، شدد المتحاورون على ضرورة إعادة تحديد الاستثمار التحويلي بما يتجاوز إنشاء روافد جديدة من الإيرادات للقطاع الخاص. فقد شددت الأطر التي يستخدمها البنك الدولي على أن الربحية هي العامل الحاسم الرئيسي لتمويل المشاريع بالنسبة للجهات الفاعلة الخاصة، وحصرت بذلك خطة التنمية في هذا المعيار الضيق. وسعياً إلى تعزيز مصداقية هذا العمل، أوصى أحد المتحاورين بوضع مؤشرات أداء جديدة غير مرتبطة بخطاب القطاع الخاص. وفي الأخير، أكد المتحاورون أهمية بناء القدرات من خلال تحويل هذا الخطاب صوب اعتماد قدرات تمويل محلية هدفها تصويب ما قُوض بشكل ممنهج على مدى السنوات الأربعين الماضية. ومن خلال عملية مواءمة المدخرات المحلية مع إنشاء الائتمان المحلي، ومع القدرات التوجيهية لتمويل المشاريع المستدامة المحلية، إلى جانب إجراء مشاورات مع السكان المحليين لتحديد احتياجاتهم على الصعيد المحلي، تستطيع البلدان النامية أن تبني قدراتها لتمويل التنمية المستدامة.

3- الانتقال الشامل

13- تناولت الدورة غير الرسمية الثالثة موضوع الانتقال الشامل، مع التركيز بوجه خاص على الانتقال العادل فيما يتعلق بالعمالة والدخل. وناقش المتحاورون أحد الأطر السياساتية للنمو المستدام، وأهمية معالجة عدم المساواة بتوفير دخل أساسي، وتحقيق انتقال عادل فيما يتعلق بالطموحات المتعلقة بالمناخ. وأعرب العديد من المندوبين عن تقديرهم للعمل الهام الذي يضطلع به الأونكتاد في هذه المجالات، والحاجة إلى إجراء مناقشات في المنتديات الأخرى للأمم المتحدة والمنتديات المتعددة الأطراف.

14- وناقش المتحاور الأول الحاجة إلى وضع إطار سياساتي من أجل تحقيق نمو عالمي مستدام. فقد استفاد عدد قليل من المشاركين المحظوظين من الاقتصاد العالمي الحالي، الذي يتسم بسياسات ليبرالية جديدة، وأسواق يهمين عليها رأس المال، وتركيز للقوة الاقتصادية، ولم تحقق غالبية المواطنين والمجتمعات والبلدان غير مكاسب ضئيلة. وأعاقت أربعة اتجاهات رئيسية الاقتصاد العالمي وهي: انخفاض حصة دخل العمالة، وتآكل الإنفاق العام، وضعف الاستثمار المنتج، وزيادة مخزون غازات الدفيئة في الغلاف الجوي. وتدعو الحاجة إلى استراتيجية سياسية واقعية وذات مصداقية لعكس هذه الاتجاهات، وتخفيف الأضرار التي وقعت بالفعل. وينبغي أن تتضمن تدابير الإصلاح السياسة الائتمانية، وتعزيز الاستثمار، والتحول التكنولوجي الأخضر من أجل تخفيف حقيقي للتهديدات البيئية. وفي الأخير، ينبغي أن تكون السياسات جريئة بما يكفي لضمان عكس اتجاه الأنماط الجارية، فضلاً عن جعلها شاملة ومتماسكة داخلياً، ومنسَّقة دولياً.

15- وتناول المتحاور الثاني مسألة "نهب" الممتلكات المشاعة، وتنامي "الطبقة الهشيشة"، وهي طبقة اجتماعية ناشئة تتألف من أشخاص تنتابهم الشكوك، ويجهلون مستقبلهم وأمنهم، مما يؤثر سلباً على رفاههم المادي والنفسي. وناقش المتحاور إمكانية توفير دخل أساسي لهذه المجموعة وللسكان ككل من أجل إنشاء شبكة أمان اجتماعية. ويحتاج العالم نظاماً جديداً لتوزيع الدخل للتعامل مع "العمالقة" الثمانية الجدد وهم: عدم المساواة، وانعدام الأمن الاقتصادي، والديون الخاصة، والإجهاد، والهشاشة، والروبوتات، وخطر الانقراض، والشعبوية. ومن شأن توفير دخل أساسي أن يضطلع بدور محوري في الحد من الآثار السلبية للتحديات ذات الصلة. وإضافة إلى ذلك، يمكن إنشاء صندوق

لتمويل هذا الدخل الأساسي من خلال مساهمات المستفيدين من الممتلكات المشاعة. ومن شأن هذا الأمر أن ينشئ دورة من المساواة بين الأجيال، بحيث يسهم المستفيدون من هذه الممتلكات في هذا الصندوق، ليوزع بعدها في شكل أرباح. وبمرور الوقت ينمو الصندوق، وتنمو أرباحه.

16- وسلط المتحاور الثالث الضوء على إطارين رئيسيين للتعاون هما: خطة عام 2030، واتفاق باريس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولاحظ عدم كفاية اتساقهما. وتنوي البلدان في عام 2020 مراجعة مساهماتها المعتزمة المحددة وطنياً من أجل الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وما لم تُنسق الخطط المالية والاستثمارية الوطنية المتعلقة بالتنمية والمناخ مع استراتيجيات العمالة، والمسائل الجنسانية والإنمائية، فلن يكون من السهل إكساب هذه الاستراتيجيات أي فعالية. ويكمن التحدي في الكيفية التي قد ترفع بها البلدان سقف خططها، وتنفذ إطاراً سياساتياً يتناسب مع ذلك. وإذا لم تعالج أزمة المناخ، إلى جانب أزمات الفقر، والبطالة وعدم المساواة في الدخل، وعدم المساواة الجنسانية، فضلاً عن تحديات التحول الرقمي، ونشر التكنولوجيا لفائدة الجميع، فلن يتسنى التصدي لانعدام الأمن البشري الأساسي. وتدعو الحاجة إلى عملية تخطيط تُشرك العمال، والمجتمعات المحلية، وصانعي القرارات، وأرباب العمل، لضمان انتقال عادل. ويترتب على هذا الأمر تحول كبير في سوق العمل يتطلب بدوره تحليلاً لاحتياجات هذه السوق في كل اقتصاد على حدة، نظراً لعدم وجود نهج واحد يناسب جميع الاقتصادات.

17- وفي المناقشة التي تلت ذلك، لاحظ أحد المتحاورين أن المناقشات المتعلقة بتمويل أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تتضمن تمويلاً شاملاً، وأن الانتقال العادل يحتاج إلى تحقيق أهداف حماية المناخ، والقضاء على الفقر، ومواصلة التنمية المستدامة، تدعمها جميعاً خطةٌ للعمل اللائق، وإطارٌ سياساتي له صلة بهذه الأمور. وفيما يتعلق بالاستفسار عما إذا كان لكفالة الدخل الأساسي أثر كبير، أشار أحد المشاركين إلى أن أي إضافة لدخل الأفراد الضعفاء، مهما صغرت، تعطيهم إحساساً بالحرية والأمن الأساسي الذي يخلق شعوراً جماعياً بالأمن، وتكون لها آثار مضاعفة وآثار إيجابية على الإنتاجية والصحة. وفيما يتعلق بالاهتمام الذي أبداه بعض المندوبين بشأن توضيح السياسات الرئيسية التي يمكن أن تعتمدها البلدان، وتتناسب مع ظروف كل بلد، لاحظ أحد المتحاورين أن هناك عدداً من التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة التي تتناول مسألة "الطبقة الهشيشة"، لكن ينبغي للدول الانخراط في حوار وطني على جميع المستويات لتعزيز الإمساك بزمام أمورها فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية الوطنية على جميع مستويات الحكومة، وتسخير هذه الحوارات الاجتماعية للمساعدة على توجيه القرارات.

18- وفيما يتعلق باستفسار أحد المراقبين عما إذا كانت تصريحات بعض المستثمرين البارزين بأنهم يضعون أهداف التنمية المستدامة في صلب استراتيجياتهم مجرد تمويه أخضر لحافظات الاستثمار، واستفساره عن الكيفية التي قد تمكن المجتمع الدولي من استخدام إطار الأهداف، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتوجيه الاستثمارات، لاحظ أحد المتحاورين أن هؤلاء المستثمرين تعاملوا بجدية مع بعض صناديق المعاشات التقاعدية، بالتعاون على سبيل المثال مع مدرسة لندن للاقتصاد، بغية المساعدة على تحويل تخصيص الموارد نحو الاقتصاد النظيف. وتتيح المبادئ التي تدعمها الأمم المتحدة من أجل مبادرة الاستثمار المسؤول مجموعة من المبادئ التوجيهية لمساعدة المستثمرين.

19- ورداً على استفسار أحد المندوبين عن الطريقة التي قد تمكن البلدان من وضع أولويات لأولوياتها، شدد أحد المتحاورين على أهمية تمسك البلدان بزمام اتخاذ قراراتها. وأعرب بعض المندوبين عن اهتمامهم بالمشاركة في دورات أخرى على الصعيد الإقليمي لمساعدة البلدان على وضع سياسات وطنية قبل مشاركتها في عمليات التنسيق الدولي. وإضافة إلى ذلك، لاحظ أحد المتحاورين أن بعض المشاكل التي تواجهها البلدان مشاكل نُظمية إذ إن سلوك السعي إلى الريع أصبح الطريقة المهيمنة التي تولَّد بها الثروة في ظل النظام الرأسمالي الحديث والاقتصاد الحقيقي. فقد تعزز هذا النظام الاقتصادي

لأنه ارتبط بالعمليات السياسية، وعزز هيمنة قلة قليلة على النشاط الاقتصادي، وهو ما يكمن وراء أزمة تعددية الأطراف. وما لم يبدأ التصدي لهذه الدينامية، فلن يكون بالإمكان التوصل إلى حل مستدام وشامل لهذه المسألة. وينبغي الاستماع على الصعيد المتعدد الأطراف إلى صوت الطبقة الهشيشة من أجل النهوض بمستوى التمثيل، وإيجاد قوة موازية على مائدة المناقشات.

20- وأخيراً، شدد أحد المندوبين على مشكلة تزامن جدول الاجتماعات مع اجتماعات أخرى تُعقد في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

21- وأبرز الرئيس في ملاحظاته الختامية الحاجة إلى اتساق السياسات على نحو يتجاوز المستوى الوطني ليشمل تنسيق السياسات الدولية.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

22- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 24 شباط/فبراير 2020، السيد سيرجيو ف. تورو ميندوزا (شيلي) رئيساً له، والسيد عبد الرحيم سليمان (المغرب) نائباً للرئيس - مقرراً.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

23- أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات أيضاً في جلسته العامة الافتتاحية جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/MEM.8/10). وتضمن جدول الأعمال ما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة.

4- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند 4 من جدول الأعمال)

24- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية في 25 شباط/فبراير 2020، بأن يُعد نائب الرئيس - المقرر، تحت إشراف الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الدورة.

المرفق

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الأردن
إسبانيا
ألمانيا
أوغندا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
باكستان
البحرين
بنغلاديش
بنما
بوركينا فاسو
بوروندي
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
الجمهورية العربية السورية
جمهورية مولدوفا
جيبوتي
السلفادور
عمان
غامبيا
الفلبين
فنلندا
الكونغو
لبنان
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثَّلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ
منظمة التعاون الإسلامي
مركز الجنوب

3- وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية مُمثَّلة في الدورة:

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

4- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية مُمثَّلة في الدورة:

الفئة العامة

الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
الاتحاد الدولي لنقابات العمال
شبكة العدالة الضريبية

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.I/MEM.8/INF.4.